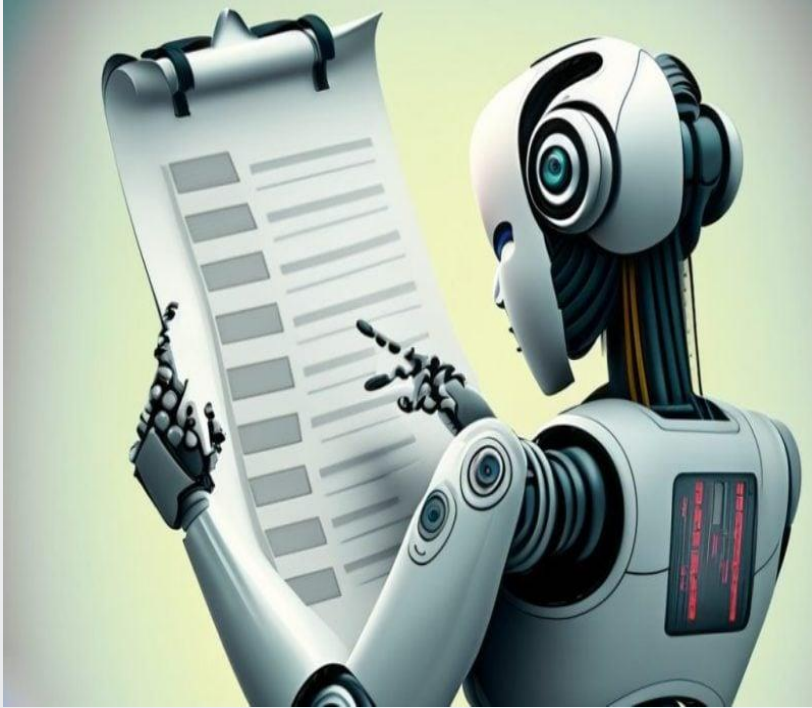




الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي المحاضرة الرابعة

أ.د. رشا علي الدين
أستاذ القانون الدولي الخاص



١. مقدمة في الشخصية القانونية
٢. أسس الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي
- ٣- تأثير الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على القانون

محاوّر المذاكرة



١. تعريف الشخصية القانونية وأهميتها في النظام القانوني.
٢. الفرق بين الشخصية القانونية والأهلية القانونية.
٣. أنواع الشخصيات القانونية

يعرف الحق بأنه، استئثار شخص بقيمة أو بشيء تحت حماية القانون، فإن هذا الاستئثار يتطلب وجود شخص يستأثر به وهو ما يسمى صاحب الحق. فصاحب الحق ملزم للحق لا ينفك عنه. وهو الذي يستأثر به وتقع على عاتقه الالتزامات.

وأطراف الحق نوعان:

أطراف إيجابيون، وهم الأشخاص الذين يستفيدون منه وينتفعون به،
وأطراف سلبيون، وهم من تقع عليهم الواجبات والالتزامات، وبناء على ذلك فإن أطراف الحق سواء أكانوا أطرافاً إيجابيين، أم كانوا أطرافاً سلبيين، أي سواء أكانوا دائنين أم مدينين، إنما هم الأشخاص، فالشخص هو كل كائن ذي إرادة تتوافر فيه القابلية لأن يكون صاحب حق أو مكلفاً بالتزام.

أما الشخصية بمعناها العام فهي: صفة تمتزج بالموصوف ولا تنفصل عنه، فكلما وجد شخص في نظر القانون وجدت معه شخصيته. وهي تلازمه منذ ولادته حتى مماته، لكن هذه الشخصية قد تكون كاملة في بعض الأحيان، وقد لا تكون كذلك في بعضها الآخر، وقد تكون حقيقية مادية ملموسة، وقد تكون غير حقيقية وغير مادية، كما في الشخص الاعتباري.

والأصل أن الشخصية القانونية للإنسان تبدأ بتمام الولادة حيا، وتنتهي بوفاة، وفيما بينهما يبقى لهذه الشخصية القدرة على اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات.

إذن يشترط لاكتساب الشخصية القانونية، أي الصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات أن يولد الإنسان حيا. أما إذا ولد الجنين ميتا، فإنه لا يثبت له أي حق، ويعتبر كأن لم يكن، وتزول الحقوق التي تقررت له وهو جنين بأثر رجعي.

يمنح القانون الإنسان الطبيعي الشخصية القانونية منذ الولادة وحتى الوفاة، وينبغي أن يولد الإنسان حيًا فلا تثبت الشخصية القانونية لمن يولد ميتًا، وعلى هذا الأساس فإن الإنسان يظل متمتعًا بالشخصية القانونية طيلة حياته وتنتهي بالوفاة الطبيعية التي ينبغي أن تتم تأكيدها بموجب السجلات المدنية الخاصة بالدولة.



تعريف الشخصية القانونية

يمكن تعريف الشخصية القانونية للإنسان الطبيعي بأنها القدرة أو إمكانية الشخص لأن يكون محلًا لاكتساب الحقوق على اختلاف أنواعها، وفي ذات الوقت يكون قادرًا على تحمل الالتزامات التي يفرضها القانون عليه، ومن الجدير بالذكر أن الشخص الذي يعاني من الجنون أو قلة الإدراك يتمتع بالشخصية القانونية.

أيضًا من الجدير بالذكر أن الشخص الطبيعي هو الإنسان العادي الذي يقر القانون له بالشخصية القانونية، بمجرد الولادة، والتي بمقتضاها سوف يكون أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

- تلعب الشخصية القانونية دورًا حيويًا في النظام القانوني حيث تُعتبر الأساس الذي تُبنى عليه الحقوق والواجبات. يمكن تلخيص أهمية الشخصية القانونية في النظام القانوني بالنقاط التالية:
1. **تحقيق العدالة:** الشخصية القانونية تساعد في تحديد المسؤوليات والحقوق للأفراد والكيانات، مما يساهم في تطبيق العدالة والمساواة أمام القانون.
 2. **تنظيم العلاقات الاجتماعية:** تساهم الشخصية القانونية في تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، حيث تُحدد القوانين كيفية التعامل والتفاعل بين مختلف الأطراف.
 3. **المسؤولية القانونية:** تمنح الشخصية القانونية القدرة على تحمل المسؤولية القانونية، مما يضمن أن يكون كل فرد أو كيان مسؤولًا عن أفعاله أمام القانون.
 4. **الاستقرار والأمان القانوني:** تساهم في تحقيق الاستقرار والأمان القانوني، حيث يعرف الأفراد والكيانات حقوقهم وواجباتهم، مما يقلل من النزاعات والخلافات.
 5. **الاعتراف القانوني:** من خلال الشخصية القانونية، يتم الاعتراف بالكيانات والمؤسسات كأطراف قانونية يمكنها ممارسة حقوقها والمطالبة بها أمام القضاء.
 6. **التمثيل القانوني:** تتيح الشخصية القانونية للأفراد والكيانات التمثيل القانوني أمام المحاكم والجهات الرسمية، مما يساهم في حماية حقوقهم والدفاع عنها.

الأهلية القانونية

الأهلية القانونية هي القدرة القانونية للشخص الطبيعي أو الاعتباري على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. تُعتبر الأهلية جزءًا أساسيًا من الشخصية القانونية، ولهذا يقصد بالأهلية صلاحية الإنسان القانونية لكسب حقوقه وتحمل الواجبات المُلقة عليه وتحمل جميع التزاماته ومن ثم القدرة على إبرام التصرفات القانونية والمُباشرة بها. وهي تُحدد مدى قدرة الشخص على ممارسة حقوقه وتحمل واجباته. تنقسم الأهلية القانونية إلى نوعين رئيسيين: أهلية الوجوب وأهلية الأداء.

١. أهلية الوجوب

أهلية الوجوب هي القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات منذ الولادة وحتى الوفاة. تشمل هذه الأهلية جميع الأشخاص بدون استثناء، حتى الجنين في بطن أمه يمتلك بعض الحقوق كحق الإرث وحق الحصول على وصية.

خصائص أهلية الوجوب:

عامة: تشمل جميع الأشخاص الطبيعيين منذ الولادة.
مستمرة: تستمر طوال حياة الشخص وتنتهي بوفاة.
غير مشروطة: لا تعتمد على توافر شروط أو معايير معينة.

٢. أهلية الأداء:

أهلية الأداء هي القدرة على مباشرة الحقوق وتحمل الالتزامات بنفسه. تتطور هذه الأهلية مع نمو الشخص وتقدمه في العمر، حيث تكون محدودة في البداية وتزداد مع مرور الوقت والنضج العقلي.

أنواع أهلية الأداء:

أهلية الأداء الناقصة:

تشمل الأطفال دون سن البلوغ والمراهقين.

يمكنهم القيام ببعض التصرفات القانونية، ولكن بشروط معينة، مثل موافقة الوصي أو الولي.

تتسم بالقيود القانونية التي تفرض لحماية مصالحهم

أهلية الأداء الكاملة:

تُمنح عند بلوغ الشخص سن الرشد القانوني الذي يحدده القانون (غالباً ما يكون ١٨ سنة).

يكون الشخص قادراً على القيام بجميع التصرفات القانونية بدون الحاجة لموافقة أحد.

يتمتع بالقدرة على إبرام العقود، البيع والشراء، والتصرف في ممتلكاته بحرية.

موانع أهلية الأداء:

الجنون والعتة: يعاني الشخص من اضطرابات عقلية تجعله غير قادر على فهم التصرفات القانونية.
السفه: يكون الشخص مسرفاً بشكل غير معتاد، مما يهدد بإهدار أمواله.
الغياب: غياب الشخص لفترة طويلة دون معرفة مكانه يمكن أن يؤدي إلى فرض قيود على تصرفاته القانونية.

وعلى ذلك لا يشترط للتمتع بالشخصية القانونية قدرة الشخص على اكتساب الحقوق، أو التحمل بالالتزامات بنفسه، بل يكفي أن يتم ذلك عن طريق من يمثله، ومن ثم تثبت الشخصية القانونية للطفل غير المميز، وكذلك المجنون، رغم انعدام إرادتهما، ومن ثم، فالإرادة ليست هي مناط الشخصية القانونية.

الفرق بين الأهلية القانونية والشخصية القانونية

النطاق:

الشخصية القانونية أوسع نطاقاً وتشمل كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. الأهلية القانونية تقتصر على قدرة الشخص على ممارسة الحقوق والالتزامات. الأساس:

الشخصية القانونية تُمنح تلقائياً عند الولادة أو تأسيس الكيان. الأهلية القانونية تعتمد على توافر شروط معينة مثل السن والنضج العقلي. الثبات والتغيير:

الشخصية القانونية ثابتة من الولادة حتى الوفاة. الأهلية القانونية متغيرة وقد تزداد أو تنقص حسب الظروف الشخصية. الحقوق والواجبات:

الشخصية القانونية هي الأساس لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات. الأهلية القانونية تحدد كيفية ودرجة ممارسة تلك الحقوق والواجبات.

باختصار، الشخصية القانونية تعطي الشخص وجوداً قانونياً، بينما تحدد الأهلية القانونية مدى قدرة الشخص على ممارسة حقوقه وتحمل التزاماته بشكل فعال.

أنواع الشخصيات القانونية

١- الشخصية القانونية الطبيعية:

المفهوم: الشخص الطبيعي هو الإنسان، سواء كان ذكراً أو أنثى.
مثال: الأفراد (مثل أحمد، محمد، فاطمة).
الاكتساب: تُكتسب الشخصية القانونية الطبيعية من لحظة الولادة وتستمر حتى الوفاة.
الحقوق والواجبات: يتمتع الشخص الطبيعي بكافة الحقوق المدنية والسياسية، ويكون عليه التزامات قانونية متعددة.

٢- الشخصية القانونية الاعتبارية:

المفهوم: الشخص الاعتباري هو كيان أو مجموعة من الأشخاص الذين يشكلون وحدة قانونية مستقلة. مثال: الشركات، الجمعيات، المؤسسات، الدولة. الاكتساب: تُكتسب الشخصية القانونية الاعتبارية عند تأسيس الكيان وفقاً للقانون، وتستمر طالما كانت موجودة وتعمل وفقاً للأهداف التي أنشئت من أجلها. الحقوق والواجبات: يتمتع الشخص الاعتباري بالقدرة على تملك الممتلكات، إبرام العقود، اللجوء إلى القضاء، وتكون عليه التزامات قانونية مثل الضرائب والديون.

مقارنة بين الشخصيات القانونية

الشخصية الاعتبارية	الشخصية الطبيعية	الخصائص
بالتأسيس القانوني	بالولادة	التأسيس
حتى الانحلال القانوني	حتى الوفاة	الاستمرار
الشركات، الجمعيات، المؤسسات	الأفراد	الأمثلة
حقوق تملك الممتلكات، إبرام العقود، التقاضي	كافة الحقوق المدنية والسياسية	الحقوق
الالتزامات القانونية مثل الضرائب والديون	الالتزامات المدنية والسياسية	الواجبات

تعد مسألة اختلاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من أبرز المسائل التي تثير إشكاليات قانونية متعددة عند وضع تنظيم قانوني لتلك التطبيقات، فهي تارة تكون مجسمة في كيان مادي ، وتارة تكون غير مجسمة، وفي أحيان أخرى تكون مستقلة عن الإنسان من حيث تطورها واستعمالها وإنجاز المعاملات الملقاة على عاتقها، وقد لا تكون لها أي فائدة دون تدخل الإنسان في إعدادها وتوجيهها، وبالتالي تعتمد كلياً على التدخل البشري، وما يترتب على ذلك من اختلاف في أنواع تلك التطبيقات وأشكالها، ومن ثم صعوبة في التكييف القانوني لها، خاصة وإن بعض التشريعات قد خرجت عن الإطار المألوف في تكييف النظم الذكية، فأخرجتها من نطاق الأشياء المادية، إلى نطاق الأشخاص الافتراضية لينتج عن ذلك خرق في المنظومة التشريعية العالمية، من حيث طبيعة تلك الشخصية ونطاقها، والحقوق التي تتمتع بها، وهذا ما ينعكس بدوره على المسؤولية عن الأخطاء التي تترتب على أعمال تلك التطبيقات.



أسس الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

استبعاد فكرة كون الذكاء الاصطناعي شخصًا طبيعيًا

تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته، ومنه يمكن القول بأن هناك بداية للشخصية القانونية وهناك نهاية لها. وي طرح في هذا السياق تساؤل حول مدى اعتبار الذكاء الاصطناعي كالشخص الطبيعي؟ يشترط المشرع في واقعة ميلاد الشخص الطبيعي تمام الولادة، أي بخروج كل جسم المولود من بطن أمه وانفصاله تماما عنها من جهة، وأن يكون المولود حيا، أي أن شرط اكتساب الشخصية القانونية يتوقف على انفصال المولود عن أمه وهو يتمتع بالحياة ولو للحظة واحدة. باكتساب الشخص الطبيعي شخصية قانونية تثبت له مباشرة أهلية الوجوب، وهي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات، ويمر الشخص الطبيعي بثلاث مراحل: تبدأ بانعدام التمييز، ومجالها من الولادة حتى بلوغ سن السابعة، ويكون فيها الشخص منعدم الأهلية وتعتبر جميع تصرفاته باطلة، الأمر الذي يجعله غير مسؤول عن أفعاله ويسأل عنها من هو مسؤول عنه. ببلوغ الشخص الطبيعي سن السابعة تبدأ مرحلة التمييز والعقل وهي مناط أهلية الأداء، ويعتبر منذ هذا الوقت ناقص الأهلية حتى بلوغه سن الحادي والعشرين وهي السن التي يصبح فيها كامل الأهلية، ما لم يتعرض لمانع أو عارض من موانع وعوارض الأهلية.

مقارنة بين الشخصية القانونية التقليدية والشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

الخصائص	الشخصية القانونية التقليدية	الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي
الأساس	الاعتراف بالكيان كفرد أو مؤسسة	الاعتراف بالنظام الذكي ككيان قانوني
المسؤولية	تحديد المسؤوليات الشخصية أو المؤسسية	تحديد المسؤولية المشتركة بين الذكاء الاصطناعي والمطورين
الحقوق	كافة الحقوق المدنية والسياسية	حقوق محددة مثل حماية البيانات والملكية الفكرية
الالتزامات	الالتزامات المدنية والسياسية	الالتزام بمعايير الأمان والخصوصية
الرقابة	خاضعة للقوانين الوطنية والدولية	خاضعة لهيئات رقابية وتنظيمية متخصصة

الذكاء الاصطناعي شخص معنوي محتمل

استحالة أن يكون الذكاء الاصطناعي شخصًا طبيعيًا تثبت له الشخصية القانونية مباشرة بعد ولادته حيًا، تجعل من فرضية اكتسابه الشخصية المعنوية أمرًا غير مستحيل، وبالتالي إمكانية النقاش حولها وإعطاء المبررات والدواعي والتعرف على الصعوبات والتحديات. من خلال التعرف على الشخص الاعتباري، تأتي مسألة تمثيله، ثم إمكانية تبني نفس الحل بالنسبة للذكاء الاصطناعي.

معارضة فكرة شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي

لم يقدم الرافضون لفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي مبررات قوية تدعم اتجاههم، خصوصاً وأنهم يؤسسون آراءهم على مجرد افتراضات ليس لها دليل في الواقع. لقد بنوا افتراضهم على أساس أن الذكاء الاصطناعي ليس بإنسان وصنفوه ضمن الأشياء، والأمر عندهم يشبه رفض الاعتراف للحيوان بالشخصية القانونية بحجة أنه ليس إنساناً أيضاً، وأن أي اعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية قد يؤدي إلى قتل الجنس البشري وإبادته، ومعنى ذلك، اختفاء الإنسان لمصلحة الذكاء الاصطناعي واندثار العلوم والحضارة.

ازدادت هذه المعارضة مع ظهور وتطور الروبوتات التي تشبه الإنسان من حيث الشكل وكذلك من حيث الذكاء، بل تتفوق عليه في كثير من الأحيان. كما يدعي هؤلاء أن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي من شأنه أن يؤدي إلى عدم مسؤولية الأشخاص المحتملين، من أمثال المنتجين المستخدمين والمالكين، الأمر الذين سيترب عنه زيادة الأضرار وتفاقمها.

ملاحم بداية الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية

يؤسس أنصار الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على الاتجاه الذي منحه البرلمان الأوروبي والقرارات الصادرة عنه من ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي والروبوتات بالشخصية القانونية على المدى الطويل، حيث يمكن اعتبار الروبوتات المستقلة ذاتيا "أشخاصا إلكترونية" مسؤولة عن تعويض كافة الأضرار التي تلحق بالغير. تمثل التطور الهام في الموقف الأوروبي حيال برامج الذكاء الاصطناعي فائقة الاستقلالية، في أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا مهمًا بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٧، أوصى فيه بمجموعة من المبادرات التشريعية وغير التشريعية في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى المفوضية الأوروبية، دعاها إلى اعتماد أداة تشريعية تكون بمثابة قواعد القانون المدني المطبقة على المسؤولية تأخذ بعين الاعتبار مقدار تطور الروبوتات ومدى سيطرة المستخدم البشري عليها.

كما تدعوا إلى إيجاد تعريف مشترك بين دول الاتحاد للأنظمة المادية السيبرانية، وللأنظمة المستقلة، وللروبوتات المستقلة الذكية وفئاتها الفرعية. مع ذلك، تقرر قواعد القانون المدني الأوروبية بشأن الذكاء الاصطناعي والروبوتات بعدم كفاية الإطار القانوني الحالي لتنظيم المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأجيال المتقدمة منها والقادرة على التفاعل مع بيئتها والتعلم من خبراتها الذاتية، وتقتصر إيجاد مركز قانوني جديد لها على المدى البعيد، وسن قوانين حديثة لمواكبة التطور التقني في هذا المجال دون التأثير سلباً على عمليات التطوير والبحث والابتكار. أصدرت المجموعة في عام ٢٠١٩ المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي حددت إطار تصميم ذكاء اصطناعي جدير بالثقة، وفقاً للمبادئ التوجيهية، وعليه، يجب على الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة احترام حقوق الإنسان الأساسية، والقوانين المعمول بها والمبادئ والقيم الأساسية، وضمان "هدف" أخلاقي"، هذا بالإضافة إلى وجوب وضع نظام موثوق به تقنياً، لأنه "حتى مع النوايا الحسنة، يمكن أن يتسبب نقص الإتيقان التكنولوجي في حدوث ضرر غير مقصود".

الروبوتات والشخصية القانونية

لا شك أن الروبوتات لا تدخل ضمن تصنيف البشر ولا ضمن تصنيف الحيوانات. ونظراً لما تتمتع به من استقلالية في اتخاذ القرارات وبفضل ما لديها من حرية عمل نسبية بفضل الذكاء الاصطناعي القوي الذي سيتم تزويدها به من المحتمل أن تطور شخصية اصطناعية مُعينة مثل الأشخاص الاعتبارية. وتسمح فكرة الشخصية الاعتبارية بأن يتم الاعتراف لأشخاص افتراضية بحقوق والتزامات والتي تجعلهم مشابهين من الناحية العملية للأشخاص الطبيعيين. ويعتبر التمتع بذمة مالية، والحصول على تعويض عن الضرر أمثلة على ذلك، وتعتبر أيضاً ذات أهمية مباشرة للروبوتات في حالة منحهم حقوق والتزامات خاصة.

والحقيقة أن تقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية لم تصل بعد إلى درجة التطور التي تجعل من الروبوتات الذكية مستقلة تماماً في اتخاذ القرار بما يسمح بتقبل فكرة الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية. وعلى ذلك، تأرجح موقف المشرع الأوروبي بين اتجاهين مختلفين، حيث شدد البرلمان الأوروبي في مرحلة أولى، في قراره الصادر بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٧ بإصدار قواعد القانون المدني الأوروبي بشأن الروبوتات، على أن استقلالية الروبوتات الذكية وأنظمة الذكاء الاصطناعي تثير التساؤل حول طبيعتها القانونية ومكانتها بين الفئات القانونية الحالية، وما إذا كان من الضروري إنشاء فئة قانونية جديدة تتفق مع خصوصيتها وسماتها الخاصة.

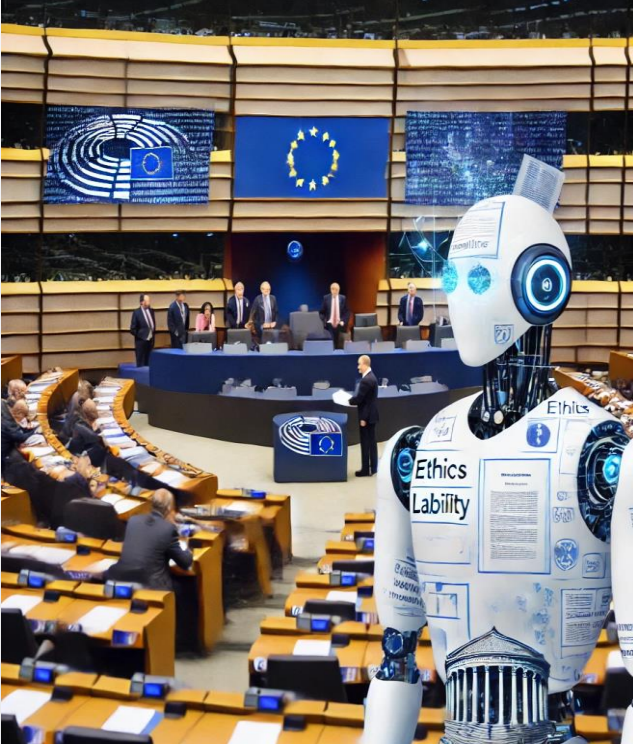
وذهب المشرع الأوروبي بمقتضى هذه القواعد إلى إخراج الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذكية من فئة الأشياء، حيث تبنى نظرية النائب الإنساني المسؤول عن أنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوت بديلاً عن فكرة الحراسة القانونية التقليدية. وفي مرحلة لاحقة، أكد المشرع الأوروبي في قراره الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر عام ٢٠٢٠ على أنه لا توجد حاجة أو ضرورة إلى مراجعة كاملة لأنظمة المسؤولية، وليس هناك داعي للاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية حيث يمكن الاكتفاء بإدخال تعديلات محددة ومناسبة بشكل يتسق مع التشريعات الحالية للمسؤولية المدنية وبصفة خاصة على القواعد المنظمة للمسؤولية عن المنتجات المعيبة، بهدف تكييفها مع خصوصيات الذكاء الاصطناعي. وعلى ذلك يتضح أن توجه المشرع الأوروبي في قراره الصادر عام ٢٠٢٠ يختلف عن قراره السابق صدوره عام ٢٠١٧ بشأن قواعد القانون المدني الأوروبي للروبوتات.

وقد صدرت النصوص المعتمدة لقواعد القانون المدني الأوروبي بشأن الروبوتات الذكية في اتجاه إنشاء فئة جديدة تحت مسمى (الشخصية الإلكترونية)، استناداً على استقلالية الروبوتات الذكية وطبيعتها العملية التي تعد السمة البارزة لمنحها الشخصية القانونية والاعتراف لها بميزات هذه الشخصية القانونية كالموطن والجنسية والأهلية والذمة المالية، وغير ذلك من الخصائص والآثار المترتبة على اكتساب الشخصية القانونية. وأصدر البرلمان الأوروبي مجموعة من الضوابط المحددة للشخصية القانونية الإلكترونية حيث أوجب أن يكون لكل روبوت ذكي شخصية إلكترونية ذات رقم تسلسلي يحتوي على الاسم واللقب والرقم التعريفي بالإضافة إلى العلبة السرية السوداء أو (الصندوق الأسود)، التي يتوافر به كافة المعلومات أو البيانات عن الروبوت الذكي.



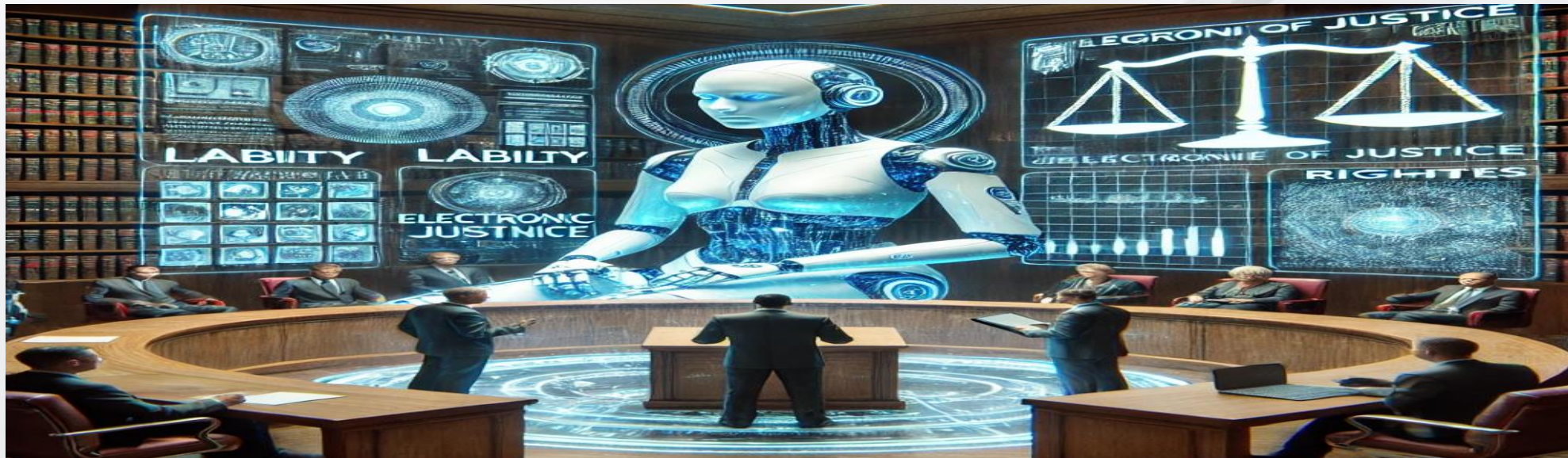
الشخصية الإلكترونية

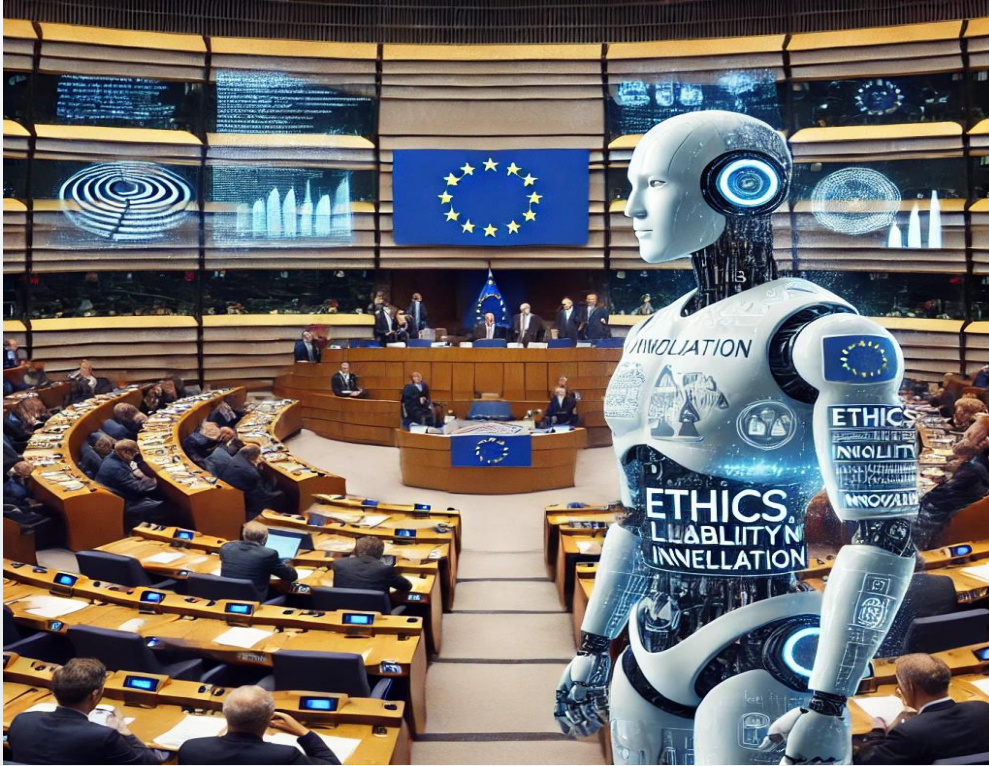
الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي والقرار الصادر عن البرلمان الأوروبي في ١٦ فبراير ٢٠١٧



القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي في ١٦ فبراير ٢٠١٧ بشأن القواعد المدنية للروبوتات يتناول مجموعة من التوصيات الهامة لمواجهة التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والروبوتات. يهدف القرار إلى تقديم إطار عمل شامل لضمان أن يتم تطوير واستخدام التكنولوجيا بشكل يخدم البشرية ويجنب المخاطر المحتملة.

الآثار القانونية للشخصية الإلكترونية



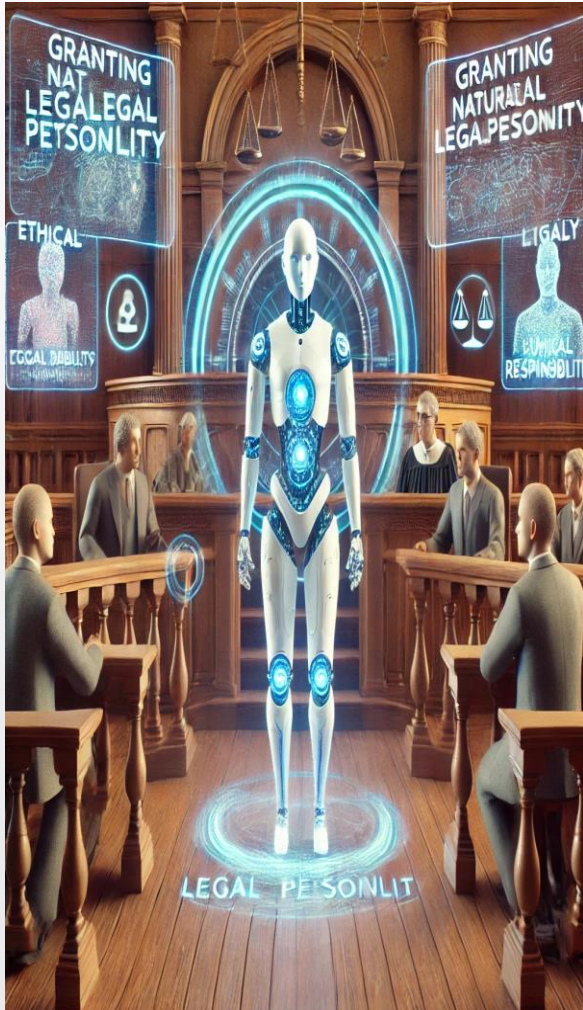


قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ٢٠٢٠



الحجج التي تُنكر إسناد الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأصوات التي تعالت ضد فكرة اعتبار الروبوت الذكي المستقل شخصاً. وليس أدل على ذلك من أن الجمعية الأوروبية الداعمة لمشروع الروبوتيك كمشروع بحث تم دعمه من الاتحاد الأوروبي لتطوير هذه الصناعة، لم تؤيد فكرة الاعتراف بالروبوتات ككيانات قانونية لها مركز قانوني قريب أو شبيه بالإنسان.



مدي إمكانية منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية الطبيعية

أسباب رفض الاعتراف بالشخصية القانونية للطبيعة للروبوتات الذكية

من جهة أولى، أشار قرار البرلمان الأوروبي لإنشاء نوع جديد من الأشخاص، ولكنه لا يوضح الوضع الدقيق له. وعلى ذلك، إذا كان نموذج الشخص المستهدف بالقرار هو نموذج الشخص الطبيعي، فلا يُمكن لأحد أن يعترض على أنه سيكون من الخطر ومن الغريب استخلاص الوضع القانوني للروبوت المستقل ذاتي الحركة منه، لأن الروبوت لا يقترب من الإنسان بأي شكل من الأشكال.

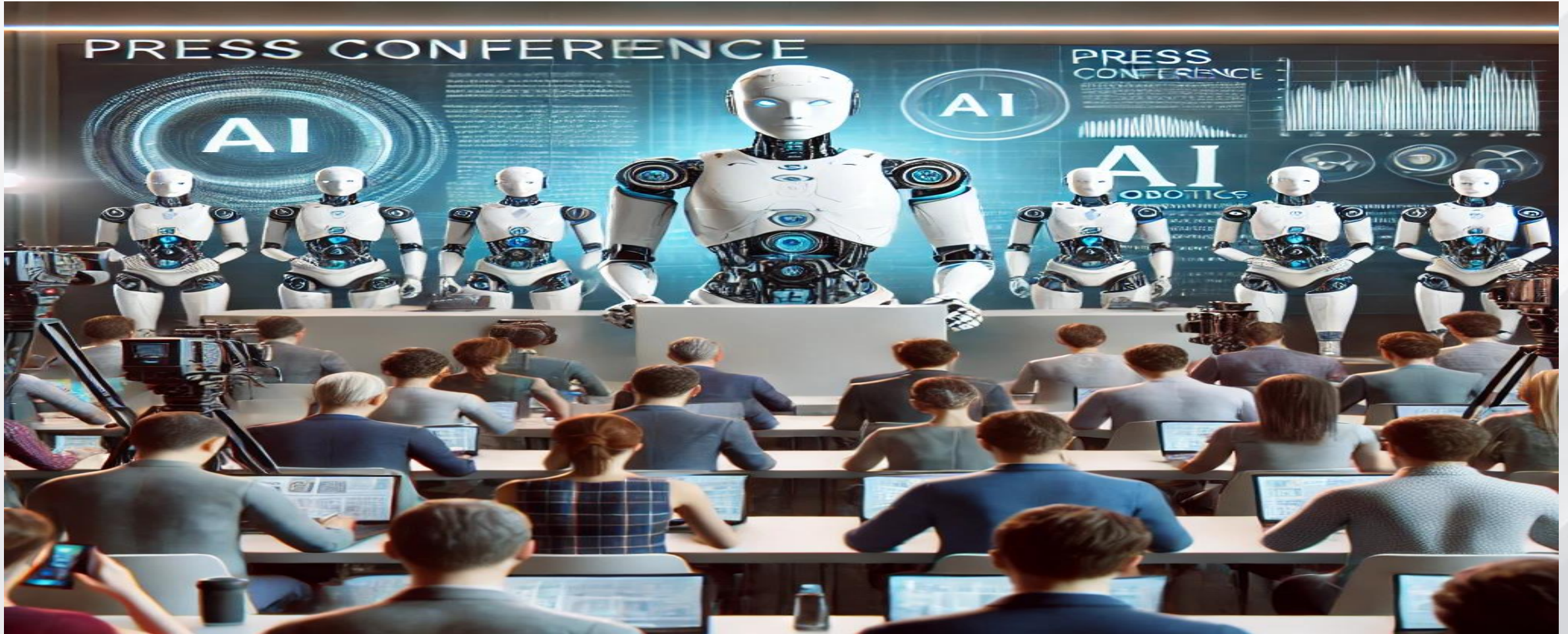
منح شخصية قانونية طبيعية للروبوت على غرار الإنسان سيكون بمثابة الاعتراف بالآلة على قدم المساواة مع الإنسان، ومنحها حقوقاً أساسية، مثل الحق في الكرامة أو الحق في السلامة أو المواطنة.

من جهة أخرى يرى الاتجاه الفقهي، الذي يعارض منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي ومنها الروبوتات المستقلة، أن الفرضية الأولية لقرار البرلمان الأوروبي، والتي بموجبها قد يواجه قانون المسؤولية فراغاً قانونياً مع الأجيال الأحدث من الروبوتات تعتبر فرضية خاطئة، حيث تنطلق هذه الفرضية من أن قضية المسؤولية ليست قابلة للحل في الروبوتات المستقلة ذاتية الحركة. ولكن ينبغي عدم إغفال أنه حتى عندما تكون الآلة مستقلة ذاتية الحركة وتتعلم من تلقاء نفسها، فقد تم تصميمها وتصنيعها وبيعها واستخدامها، حتماً وبالضرورة من قبل إنسان، ولم يختف الإنسان من سلسلة المسؤوليات. ويعني ذلك، أن الإنسان يظل في جميع الأحوال - ولو بشكل غير مباشر - هو المصدر الحقيقي لخطأ الذكاء الاصطناعي، ومن ثم تجب مساءلة ذلك الإنسان سواء كان مصنعاً، أم مُبرمجاً ، أم مُطوراً، أم مستخدماً أم مالكاً.

الاعتراف بالشخصية القانونية الاعتبارية للروبوتات الذكية

الاعتراض من حيث المبدأ على فكرة الشخصية القانونية الاعتبارية عارض جانب من الفقه الاعتراف من حيث المبدأ بالشخصية القانونية الاعتبارية، لاسيما من خلال طرح النقاش حول مجال ونطاق الطبيعة القانونية للأشخاص الاعتبارية بصفة عامة، وبالتالي عارض نفس الاتجاه الفقهي مرة أخرى نظرية المجاز أو الافتراض القانوني ونظرية الحقيقة القانونية، كأساس ومبررات للاعتراف بالشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي.





خارطة الطريق المقترحة لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية

الفكرة المطروحة تتمحور حول فيما إذا منحت الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي فإنه يستلزم أيضًا منحه المسؤولية القانونية الأمر الذي يعني أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ستتحمل المسؤولية عن أي ضرر ناتج عن أفعالها أو قراراتها، فالمسؤولية القانونية تشير إلى مفهوم المساءلة عن الأفعال بموجب القانون.



شكرًا جزيلاً